

وزارة الخارجية

قرار

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٩/٦/١٩٨١ بشأن الموافقة على تعديل النظام الأساسي لمنظمة السياحة العالمية واللائحة المالية الملحقه به الذي أقرته الجمعية العامة للمنظمة بموجب قرارها رقم ٦١ في سبتمبر ١٩٧٩ ؛ وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٦/٧/١٩٨١ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية تعديل النظام الأساسي لمنظمة السياحة العالمية واللائحة المالية الملحقه به الذي أقرته الجمعية العامة للمنظمة بموجب قرارها رقم ٦١ في سبتمبر ١٩٧٩ . ويعمل به اعتبارا من ١٦/٨/١٩٨١

دكتور : بطرس بطرس غالى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٨١

بشأن الموافقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة والتي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٣١/٣/١٩٥٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١ والفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٣١/٣/١٩٥٣ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق من
مدرسة رئاسة الجمهورية في ١٥ شعبان سنة ١٤٠١ (١٧ يونيو سنة ١٩٨١)

أنور السادات

اتفاقية عن الحقوق السياسية للمرأة

إن الأطراف المتعاقدة رغبة منها في تطبيق مبدأ المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء الذي يتضمنه ميثاق الأمم المتحدة .

واعترافا منها بأن لكل مواطن الحق في الاشتراك في حكومة بلاده بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الاختيار الحر لمثليه وله الحق أيضا في المساواة في الخدمات العامة في بلده ، ورغبة منهم في المساواة بين وضع الرجال والنساء في ممارسة حقوقهم السياسية والتمتع بها بما يتماشى مع مواد ونصوص ميثاق الأمم المتحدة والإعلان الدولي لحقوق الإنسان .

وقدم التوصل إلى اتفاقية بهذا الغرض يتضمن المواد التالية :

(مادة ١)

للنساء حق التصويت في جميع الانتخابات على قدم المساواة مع الرجال وبدون أية تفرقة .

(مادة ٢)

يجوز أن تنتخب النساء أعضاء في كل ما تنشئه قوانين الدولة من هيئات تنتخب انتخابا عاما وذلك أسوة بالرجال وبدون أية تفرقة .

(مادة ٣)

للنساء الحق في شغل المناصب العامة وممارسة كافة الوظائف العمومية التي تنشأها قوانين الدولة على قدم المساواة مع الرجال وبدون أية تفرقة .

(مادة ٤)

١ - هذه الاتفاقية معدة للتوقيع من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وكافة الدول الأخرى التي وجهت إليها الجمعية العامة الدعوة بهذا الشأن .

٢ - يتم التصديق على هذه الاتفاقية وتودع وثيقة التصديق لدى السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة .

(مادة ٥)

١ - هذه الاتفاقية مفتوحة للانضمام من قبل كافة الدول المشار عنها في الفقرة الأولى من المادة (٤) .

٢ - يتم الانضمام بإيداع وثيقة انضمام لدى سكرتير عام منظمة الأمم المتحدة .

(مادة ٦)

١ - ستكون هذه الاتفاقية سارية المفعول ابتداء من اليوم الستين التالي لتاريخ إيداع الوثيقة السادسة للتصديق أو الانضمام .

٢ - سوف تكون الاتفاقية الحالية سارية المفعول ابتداء من اليوم التسعين التالي لإيداع هذه الدول لوثيقتي التصديق أو الانضمام بئذ ذلك بالنسبة لكل دولة تصدق عليها أو تطلب الانضمام بعد إيداع الوثيقة السادسة للتصديق أو الانضمام .

(مادة ٧)

في حالة إبداء أية دولة تحفظ على إحدى المواد المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وقت التوقيع أو التصديق عليها أو الانضمام إليها يقوم السكرتير العام بتبليغ نص التحفظ إلى جميع الدول الأطراف فيها والتي قد تصبح أطرافاً في هذه الاتفاقية ويجوز لكل دولة تعترض على التحفظ أن تخطر السكرتير العام في خلال تسعين يوماً من تاريخ التبليغ المذكور (أو وقتما تصبح طرفاً في هذه الاتفاقية) بعدم موافقتها عليه . وفي مثل هذه الحالة لا تسرى الاتفاقية بين تلك الدولة والدولة التي تبدي التحفظ .

(مادة ٨)

لكل دولة طرف في هذه الاتفاقية أن تفسخها وذلك بإرسال إخطار كتابي إلى السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة . ويعمل بفسخ الاتفاقية بعد مرور سنتين من تاريخ استلام السكرتير العام للإخطار ويتهيء العمل بالاتفاقية الحالية ابتداء من تاريخ سريان فسخ الاتفاقية الذي يجعل عدد الدول الأعضاء أقل من ستة .

(مادة ٩)

في حالة نشوب أي خلاف أو نزاع بين بائنين أو أكثر من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية حول تفسيرها أو تطبيقها ولا يمكن تسويته عن طريق التفاوض ، يحال هذا النزاع بناء على طلب أحد الأطراف إلى محكمة العدل الدولية لاتخاذ القرار ما لم تتفق هذه الدول على طريقة أخرى للتسوية .

(مادة ١٠)

يجب أن يقوم السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة بإخطار جميع الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (٤) للاتفاقية الحالية بما يلي :

(أ) التوقيعات أو وثائق التصديق التي يتلقاها عملاً بالمادة الرابعة .

- (ب) وثائق الانضمام الواردة طبقاً للمادة الخامسة .
 (ج) تاريخ سريان مفعول الاتفاقية الحالية طبقاً للمادة السادسة .
 (د) التبليغات والإخطارات الواردة طبقاً للمادة السابعة .
 (هـ) إخطارات نسخ الاتفاقية التي ترد له طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة الثانية .
 (و) انتهاء العمل بهذه الاتفاقية وفقاً للفقرة الثانية من المادة الثامنة .

(مادة ١١)

- ١ - تودع الاتفاقية الحالية بنصوصها المعتمدة باللغات الإنجليزية ، والفرنسية ، والروسية والأسبانية ، والصينية ، والى كل منها نفس الحجية في محفوظات منظمة الأمم المتحدة .
 ٢ - يرسل سكرتير عام منظمة الأمم المتحدة ، نسخة معتمدة من هذه الاتفاقية لكافة الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الرابعة .

وإثباتاً لما تقدم وقع المندوبون المفوضون من قبل حكوماتهم المعنية على هذه الاتفاقية وفتح باب التوقيع عليها في نيويورك يوم ٣١ مارس ١٩٥٣

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٧/٦/١٩٨١ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٧/٧/١٩٨١ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة والتي أقرتها

الجمعية العامة بتاريخ ٣١/٣/١٩٥٣

ويعمل بها اعتباراً من ٧/١٢/١٩٨١

كمال حسن علي